

الجمهورية العربية المتحدة - أوامر :

- أمر رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٣ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص رقم الصفحة
٢٩٠
- أمر رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٣ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات السيد/ عزرا ينطوب جداع وزوجته
السيدة/ فيكتوريا ياهو بيضا
٢٩٠
- أمر رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٢ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص
٢٩٠

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان
إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم
النشرات المصلحية وإجراءات التظلم الإداري ؛
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ٦ مكررا إلى قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ نصها الآتي :

«مادة ٦ مكررا : يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية بإحالة
الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستقداع أو فصلهم عن غير الطريق
التأديبي إلى لجنة تشكل من أعضاء مجلس الرياسة بقرار من رئيس الجمهورية
وذلك بطلب يقدم إليها أو يكتب موسى عليه مصحوب بعلم وصول
خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية في الجريدة
الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به .

ويجب أن يشمل الطلب على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢

ويجب على اللجنة أن تبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ
تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا .

ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موسى عليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٣

بشأن تعيين السيد الدكتور عبد الحى نصر عبد الله مديرا عاما بوزارة التخطيط

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد الدكتور عبد الحى نصر عبد الله في وظيفة
مدير عام بوزارة التخطيط .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٣

بإضافة حكم جديد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل
سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن

التظلم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛